إسهامات المجلس القومي للمرأة في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث

"دراسة وصفية من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية"

Contributions of the National Council for Women to Raise the Awareness of Rural Women with her Right in Legacy

"A descriptive Study from the Perspective of Generalist Social Work Practice"

تاريخ التسليم ٢٠٢٤/٦/٣٠

تاريخ الفحص ٢٠٢٤/٧/٥

تاريخ القبول ٢٠٢٤/٧/٢٠

إعداد

هند طه مسـعود

المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية
العدد السادس والعشرون المجلد الثالث يونيو ٢٠٢٤م

إسهامات المجلس القومي للمرأة في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث

اعداد وتنفيذ
هند طه مسعود

الملخص:
تركزت اهداف الدراسة الحالية فى تحديد إسهامات المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث، كما سعت الدراسة الحالية للإجابة على ثلاثة تساؤلات وهم ما إسهامات المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث وما دور الأخصائي الاجتماعي في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث وما المعوقات التي تعوق الأخصائي الاجتماعي عن القيام بهذا الدور. وتنتمى هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية وإعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعى الشامل لجميع العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة فرع أسيوط وجميع السيدات المستفيدات من المجلس في توعيتهن بحقوقهن في الميراث، وطبقت الدراسة على (٢١) عامل ومتطوع بالمجلس القومي للمرأة فرع أسيوط و(١٤٣) مفردة من السيدات الريفيات المستفيدات من المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط، تم إستخدام إستمارتي إستبيان مطبقة على جميع العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة فرع أسيوط وجميع السيدات الريفيات المستفيدات من المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط فى الفترة الزمنية من (٢٠٢٤/٤/١٩) إلى (٢٠٢٤/٦/٢٧)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى مجموعة من النتائج وأهمها أن نسبة إسهامات المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث متوسطة، ودور الأخصائي الاجتماعي في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث متوسط، والمعوقات التي تعوق الاخصائي الاجتماعي عن القيام بهذا الدور مرتفعة.

الكلمات المفتاحية : المجلس القومي للمرأة، المرأة الريفية، إسهامات، الميراث، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية..

Contributions of the National Council for Women to Raise the Awareness of Rural Women with her Right in Legacy

Abstract

The objectives of the current study focused on identifying the contributions of the National Council for Women, Assiut Branch, in raising awareness among rural women about their right to legacy. The current study also sought to answer three questions: What are the contributions of the National Council for Women, Assiut Branch, in raising awareness among rural women about their right to legacy? What is the role of the social worker in raising awareness among rural women about their right to legacy? What are the obstacles that prevent the social worker from performing this role? This study belongs to the descriptive studies and the study relied on the comprehensive social survey method for all workers and volunteers in the National Council for Women, Assiut branch, and all women who benefit from the council in raising their awareness of their legacy rights. The study was applied to (21) workers and volunteers in the National Council for Women, Assiut branch, and (143) individuals from rural women who benefit from the National Council for Women, Assiut branch. Two questionnaire forms were used applied to all workers and volunteers in the National Council for Women, Assiut branch, and all rural women who benefit from the National Council for Women, Assiut branch, during the period from (4/19/2024) to (6/27/2024). The study reached a set of results, the most important of which is the percentage of the contributions of the National Council for Women, Assiut branch, in raising awareness of rural women about their right to legacy are average, the role of the social worker in raising awareness of rural women about their right to legacy is average, and the obstacles that prevent the social worker from performing this role are high.

Keywords : National Council for Women, rural women, contributions, Legacy, Generalist social work practice.

اولاً: مشكلة الدراسة:

يعد الاهتمام بقطاع المرأة ضرورة ملحة حيث تضمنت جميع المواثيق والاتفاقات العالمية وكذلك على المستوى العربي والمحلي، والقرارات الصادرة عن المؤتمرات العالمية للمرأة نصوصا صريحة بشأن تعزيز احترام حقوق المرأة القائم على تكافؤ الفرص بين الجنسين، وقد تزايد اهتمام المجتمع بقضايا المرأة المصرية إيمانا بتكامل دور المرأة مع دور الرجل فالمرأة المصرية محور هام من محاور التنمية وشريك فاعل في مسيرتها، وتتوقف مشاركتها على ما يكفله المجتمع لها من حقوق وما يتيحه من فرص المشاركة في جهود التنمية والتحديث والتطوير والإصلاح. ويعتبر نجاح المرأة في الوصول للمواقع القيادية ومساهمتها الفعالة في الحياة العامة والحياة السياسية وشغلها للمناصب العليا في القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني والأهلي من أهم مظاهر المساواة بين الجنسين. وهنا تظهر أهمية طريقة تنظيم المجتمع في تنمية القيادات المجتمعية والسياسية وتفعيل دورها المجتمعي.(مغازي، ٢٠١٩، ٣٢٤)

وتشكل قضايا المرأة المصرية محوراً مهماً متعدد الاهتمام، ولعل حقوق المرأة بوجه خاص أبرز تلك الاهتمامات، نظراً لأن كل المواثيق الدولية كفلت هذه الحقوق ورعايته، ومن هنا برز دور المنظمات الدولية والوطنية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان عامة، وحقوق المرأة بصفه خاصة، لتسن التشريعات واتفاقيات ومعاهدات تعنى بكفاتها وقوتها وتعزيزها بما يحقق لها إعادة حقوقها المسلوبة منذ عصورومساواتها المشروعة بالرجل فى كل الحقوق والواجبات، ومن ثم نجحت الجهود الدولية والتوعية فى ان تشمل التشريعات المحلية داخل الكثير من البلدان من بينهما مصر، إصلاحات متعددة أعقبها تحسين الممارسات وتعزيز حقوقها،لتحقق المرأة المصرية تقدما ملحوظا فى الحريات والمساواة.(عكاشة& زيتون، ٢٠١٥، ٢١)

وقد سعت الدولة المصرية إلى تمكين النساء بصورة أفضل خلال السنوات الأخيرة وهو ما ظهر جليا من خلال جعل عام ٢٠١٧ عاما لها، وهو ما أدى إلى التزايد الملحوظ فى أعداد النساء الاتى أسند إليهن مناصب قيادية وسياسة فى مختلف مؤسسات الدولة.وكذالك تم إصدار قانون جديد رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٨ بشأن المجلس القومى والذي صرح باستقلاليتها عن رئيسي الجمهورية بصورة أكبر، وهو ما ساهم في منح استقلالية أكبر للمجلس القومى للمرأه فيما يخص إصدار قرارته وأختيار أعضائه، وأيضا توسيع اختصاصاته والتى أصبح يدخل فى إطارها متابعة مدى التزام مصر تطبيق الاتفاقيات والمواثيق الدولية.(Jadeed, 2020, 65)

بقيت المرأة محرومة من الميراث في كل الأزمان السابقة للإسلام حتي جاء الإسلام ليقلب مقاييس الحياة ، ويكسر الطوق المألوف، ففك عن المرأة الحصار، وأقر لها بالميراث من والديها وأقاربها، فأصبح الميراث بذلك نظاما شرعيا مشتركا بين المرأة والرجل، الكبار والصغار، والضعفاء والأقوياء، ولأجل حفظ حق المرأة في الميراث والتأكيد على أصالته، ذكر الله تعالي حق الرجل في الميراث منفردا وحق المرأة في الميراث منفردا أيضا، واخبر انه نصيب مفروض لها، والفارض لها هو الله سبحانه وتعالي، ثم نزلت الايات بعدها توضح مقدار هذا النصيب للمرأة أما، او زوجة، او اختا، او ابنة.(السمنودي& عبدالله، ٢٠٢١، ٥٦)

وقد شهدت مصر في مطلع القرن الحالي اهتماماً ملحوظا بقضايا المرأة، وتمثل ذلك في انشاء المجلس القومي للمرأة، والذي جاء تأسيسه ليعطي المرأة قوة دفع جديدة لقضاياها، حيث يعكس عمق اهتمام الدولة بالمرأة وبضرورة وأهمية النهوض بها وبأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

وغيرها، وقد تغيرت رؤية المجتمع المصري للمرأة وقدراتها، والدور الذي يمكن أن تلعبه ويسهم في بناء المجتمع العصري، فقد أصبحت قضايا المرأة تحتل الصدارة في اولويات العمل الوطني، وتمثل مكوناً أساسياً في خطط التنمية الشاملة.(السيد، ٢٠١٨، ٥)

وقد أنشئ المجلس القومي للمرأة في جمهورية مصر العربية بموجب الجمهوري رقم (٩٠) الصادر في ٨ فبراير سنة (٢٠٠٠م)، ويعمل هذا المجلس كهيئة شخصية اعتبارية مستقلة تراسها سيدة مصر الأولى (قرينة رئيس الجمهورية) التي تؤمن بضرورة النظر الى هذا المجلس باعتباره مؤسسة قومية بمعنى الكلمة، تعنى بالمرأة، وتضم جميع النساء بمصر، وهذا يعكس عمق الاهتمام بالمرأة وجدية الاهتمام بقضاياها، باعتبارها نصف المجتمع ولو حصلت على حقوقها كاملةً وقامت بدورها وواجبها على أكمل وجه لأصبحت رقماً صعباً في معادلة تحقيق التنمية والازدهار في المجتمع.(القرعي، ٢٠٢٢، ١٥٥)

وعلى الرغم من الجهود التي تقوم بها الدولة ممثلةً في الأجهزة والمؤسسات الرسمية، لاسيما المجلس القومي للمرأة، وكذلك الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني لدعم قضايا المرأة وتمكينها، إلا أن شغل المرأة لوظائف قيادية ومشاركتها المجتمعية مازالت في حاجة الى التدعيم والدراسة والبحث، الأمر الذي جعل المجلس القومي للمرأة يحدد منتصف شهر مارس (٢٠٠٩) لعقد المؤتمر السنوي التاسع، وان يكون انعقاده على مستوى دولي لأول مرة بعنوان "المرأة وقيادة المجتمع..تحقيقاً للعدالة الاجتماعية"، والذي كان باكورة مؤتمرات تالية لتمكين المرأة من الحصول على حقوقها.(مغازي، ٢٠١٩، ٣٢٦)

ومن دعائم السعادة التي يسعى البشر اليها أن يطمئن الناس الى حقوقهم، وأن يستقر العدل فيما بينهم، وأن يحصل الجميع على حقوقه في الأسرة والمجتمع، سواء كانت متعلقة بالمواريث أو غيرها، ولا يكاد يكون شيئاً بعثاً للشقاء والفتن بين الأفراد والجماعات من سلب الحقوق، واغتيال الأقوياء لحقوق الضعفاء، وتسلط الجبارين على المسالمين، ولا شك أن من اشد ما يقطع الصلات بين الناس، ويغرس الأحقاد في القلوب، ويثير أعاصير الكيد والانتقام بين الإخوة والأقارب، ويهدد المجتمع بالأخطار المحدقة التي تحمل الناس ما لا طاقة لهم باحتمالها من ثار الخصومات والضغائن والأحقاد هو أكل الحقوق ومنع الأفراد من الحصول على حقوقهم، لا سيما الحق في الميراث بالنسبة للمراة التي تمثل الطرف الضعيف في قضية الميراث.(صالح، ٢٠١٧، ١٤)

والخدمة الاجتماعية من المهن الانسانية التي تسعى الى مساعدة سكان المجتمعات على القيام بتنظيم أنفسهم لاكتساب المزيد من القدرة على التغيير المنشود، وتساعدهم على المطالبة بحقوقهم والحصول عليها بالطرق المشروعة، كما أن الأخصائي الاجتماعي يتعامل في كثير من الأحيان مع عملاء، سواء أفراد أو جماعات أو مجتمعات يعانون من القهر والانهزامية، أو من سيطرة بعض القوى ذات النفوذ الاجتماعي والاقتصادي أو السياسي، لذلك فهم يشعرون بالعجز عن تغيير ظروفهم السيئة التي يعيشون فيها، وتهتم الخدمة الاجتماعية بالمرأة وقضاياها، ودورها في تنمية المجتمع، والتعامل مع المعوقات التي تحول دون استفادة المجتمع من قدراته الفنية البشرية المتاحة والتي يمكن إتاحتها، خاصةً وأن نسبة مشاركة النساء تنمية المجتمع ونسبة مشاركتهن كعضوات في المؤسسات تتأثر بشكل مباشر بنسبة مشاركتهن العامة في المجتمع.(عبدالله، ٢٠١٥، ٣٢٣٨)

ثانيا- الدراسات السابقة:

١. دراسة عبدالشافي (٢٠٠٦): واستهدفت الدراسة وأظهرت نتائجها أن المراة المصرية تعاني من العديد من المشكلات مثل: المشكلات

الاقتصادي، الاجتماعاية، الصحية، التعليمية، وغيرها، كما أوضحت نتائج الدراسة أن النساء المستفيدات من مشروعات المجلس القومي للمرأة يشعرن بمشكلات تختلف في الدرجة عما تشعر به غير المستفيدات من مشروعات المجلس، كما أوضحت النتائج أن المجلس القومي للمرأة أسهم في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة من خلال محو أميتها، وتدعيم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لها، وحصولها على فرص متساوية في التدريب، ورفع المستوى الصحي لها، وتحسين نوعية الخدمات الصحية المقدمة لها.

٢. دراسة الغنام (٢٠٢٠): وهدفت إلى التعرف على دور المجلس القومي للمرأة في تمكين المرأة اقتصادياً، من خلال إلقاء الضوء على نموذج من المشروعات التي يقوم بها المجلس في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة وهو مشروع المرأة المعيلة. وانطلق البحث الحالي من النظرية النسوية ومدخل النوع الاجتماعي، وأسفرت الدراسة عن النتائج التالية: أن الدافع من مشاركة حالات الدراسة في مشروع المرأة المعيلة، كان نابعاً من إحساسهن بمسئوليتهن تجاه أسرهن، ورغبتهن في تحسين أوضاعهن المعيشية، أن المشروعات التي قامت بها حالات الدراسة تعد مصدر الدخل الوحيد بالنسبة للغالبية العظمي منهن، أن العائد المادي من المشروعات التي قامت بها حالات الدراسية بسيط للغاية ولا يكفي سوي لتلبية الاحتياجات المعيشية فقط، أن مشروع المرأة المعيلة قد حقق التمكين الاقتصادي لحالات الدراسة من خلال تحقيق دخل مستقل والمشاركة في ميزانية الأسرة.

٣. دراسة الشايب (٢٠١٩): وهدفت إلى وصف وتشخيص أثر معوقات حصول المرأة الأردنية على حقها في الميراث، وأوضحت نتائج الدراسة أن عدم حصول المرأة على حقها في الميراث جزء من مشكلات المرأة التي تحول دون تساويها في الواجبات والحقوق نظراً لمشكلات ثقافية واقتصادية واجتماعية، وأوصت الدراسة بإجراء دراسات حول حصول المرأة على حقوقها من النواحي: الاقتصادية والثقافية، الاجتماعية.

٤. دراسة (Mustafa, 2011): وهدفت هذه الدراسة الى توضيح مدى حصول المرأة على حقوقها من الميراث فى بنغلاديش فى ضوء التعاليم الاسلامية والأعراف الاجتماعية, والوقوف على أسباب حرمان المرأه من الميراث, وتوصى الدراسة بتغيير الافكار والأنماط الاجتماعية فيما يخص أعطاء المرأه حقها فى الميراث.

٥. دراسة (Muhammad, 2011): وهدفت الى تحديد العقبات التى تقف أمام اعطاء المرأه نصيبها فى فى العقارات الزراعيه بالمناطق الريفيه, وكشفت الدراسة الى أن المرأه تتعرض فى الغالب للاستغلال والحرمان من نصيبها فى ميراثها من والديها لأسباب اجتماعيه وثقافيه واقتصاديه منها عدم معرفتها بحقوقها والخوف من معاداه افراد عائلتها بعد حصولها على ميراثها.

٦. دراسة رداد (٢٠٠٧): وهى تهدف الى دراسة موضوعات مهمه اهمها موضوع الاجراءات التي تتخذها المراة للمطالبة بحقها في الميراث واثار حرمان المرأة الريفية من الميراث، وطرق تنازل المراة عن حقها في الميراث إضافة الى ما تضمنه من مقابلات قيمة ومقيده لغيرها خيث خلصت الدراسة إلى أن التخارج وعدم حصر الارث وعدم وجود شرائع ومواد قانونية تجرم الحارم هي الأسباب الرئيسية للحرمان، وان الدوافع الاجتماعية والاقتصادية أيضا من

ابرز ما دفع النساء للتنازل عن حقوقهن أو حرمانه من الميراث.

٧. دراسة سالم (٢٠٠٨): وتهدف هذه الدراسة عن اسباب حرمان المراة الريفية من الميراث، والمشكلات التي تواجه المرأة الريفية من حقها في الميراث، كما اوضحت الآراء الفقهية في حرمان المراة من الميراث والجهات القانونية.

٨. دراسة الشهراني (٢٠٠٨): وتهدف هذه الدراسة دور الخدمة الاجتماعية في حل المشكلات الأسرية ومنها دور الأخصائي الاجتماعي في التخفيف من الاثار المترتبة على حرمان المراة الريفية من حقها في الميراث وذكرت راى الدين الاسلامي من هذه الظاهرة.

٩. دراسة مصطفى (٢٠١٧): وتهدف هذه الدراسة اسباب المنازعات في المواريث وطرق علاجه والمشكلات المترتبة على هذه المنازعات ولقد اوضحت وجهات نظر الفقها والاسلام في هذه المنازعات.

١٠. دراسة عبدالصمد& يوسف (٢٠٢٠): وإستهدف هذه الدراسة تحديد ادوار الاخصائي الاجتماعي فالتخفيض من مشكلات الأسرية والتي من ضمنها ضياع حقوق المرأة وحرمان المراة من حقها في الميراث.

١١. دراسة السمنودي & عبدالله (٢٠٢١): وإستهدف هذه الدراسة اسباب حرمان المراه الريفية من الميراث والاثار المترتبة على هذه الظاهرة وذكر راي الدين والاراء الفقهية واسباب هذا الحرمان وطرق علاج هذه الظاهرة.

١٢. دراسة اليوسفي (٢٠٢١): وهدفت هذه الدراسة تحديد أسباب حرمان الإنسان من الميراث والأثار المترتبة على حرمان المرأة في الميراث.

(أ) أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية: اتفقت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في تناول دراسة فئة المرأة وكل ما يتصل بتنميتها بشكل متكامل. اتفقت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في تناول دور المجلس القومي للمرأة في الدفاع عن حقوق المرأة ودراسة المشكلات التي تواجهها وإشباع احتياجاتها.اتفقت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في تناول قضية الميراث كحق شرعي وقانوني وإنساني للمرأة.

(ب) أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية: اختلفت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في تناول القضايا السياسية للمرأة. اختلفت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في تناول موضوع تمكين المرأة اقتصادياً وسياسيا. اختلفت جميع الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في عدم تناول قضية حصول المرأة على ميراثها ودور المجلس القومي للمرأة في ذلك.

(جـ) أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية: ساعدت الدراسة الحالية الباحثة في صياغة مشكلة الدراسة الحالية وصياغة أهداف وتساؤلات الدراسة الحالية وصياغة مفاهيم الدراسة الحالية.

ومن خلال العرض السابق من طرح نظري ودراسات سابقة تناولت قضايا المرأة ومشكلاتها واحتياجاتها، وتحليل تلك الدراسات، والاشارة الى الأدوار الهامة والفعالة التي قام بها المجلس القومي للمرأة، إلا ان هذه الدراسات لم تطرق من قريب أو من بعيد الى قضية حصول المرأة على حقوقها الاقتصادية لا سيما المرتبطة بميراثها الشرعي والحصول عليه، باستثناء دراسة واحدة، وهو الأمر الذي استدعى الباحثة الى اجراء دراستها الحالية، لعلها تكون بادرة أمل لإجراء أبحاث ودراسات أخرى في نفس المجال، تسهم في تمكين المرأة المصرية للحصول على ميراثها بشكل سلس وبدون إحداث مشكلات اجتماعية مع أسرتها، وبالتالي يمكن بلورة مشكلة الدراسة الحالية وصياغتها في: تحديد الدور الذي يقوم به المجلس القومي للمرأة في تمكينها من

الحصول على ميراثها الشرعي دون إحداث مشكلات مع أسرتها، من خلال آليات مدروسة ومخططة تلائم وتتوافق مع طبيعة وخصائص الأسرة المصرية.

ثالثا- أهمية الدراسة:

١. كثرة العوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والموروثات والتقاليد المؤدية لحرمان المرأة الريفية من حقها في الميراث.
٢. كثرة المشكلات السلبية المترتبة على حرمان المرأة الريفية من حقها في الميراث مثل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.
٣. مناداة القيادة السياسية والهيئات التشريعية والمنظمات الاهلية والحكومية بضرورة تفعيل دور المرأة ومشاركتها في كافة القطاعات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والسياسية وتمتعها الكامل بكافة حقوقها المدنية والسياسية والتعليمية ومن ضمنها حقها في الميراث.
٤. محاولة لزيادة فاعلية إسهامات وجهود المجلس القومى للمرأة فى توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث.
٥. أكدت دراسة الدكتورة سلوى محمد المهدى أن٩٥.٥% من نساء الصعيد محرومات من الميراث في محافظتي سوهاج وقنا بسبب سبب الثقافة السائدة بأن الميراث سينتقل إلى أشخاص أغراب عن العائلة، وطبقا لإحصائيات وزارة العدل يوجد ما يتجاوز (١٤٤) ألف قضية نزاع على ميراث سنوياً

رابعا- أهداف الدراسة:

١. تحديد جهود المجلس القومى للمرأه فى توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث.
٢. تحديد الادوات والإستراتيجيات والأنساق والمهارات والتكنيكات المهنية التي يستخدمها الاخصائي الاجتماعي في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث.
٣. تحديد المعوقات التي تواجه المجلس القومي للمرأة في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث.

خامسا- تساؤلات الدراسة:

١. ما جهود المجلس القومى للمرأه فى توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث؟
٢. ما الادوات والإستراتيجيات والأنساق والمهارات والتكنيكات المهنية التي يستخدمها الاخصائي الاجتماعي في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث؟
٣. ما المعوقات التي تواجه المجلس القومي للمرأة في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث؟

سادسا- مفاهيم الدراسة:

١- مفهوم الممارسة العامة: عرفت الممارسة بانها اطار يوفر للاخصائيين الاجتماعيين اساسا نظريا انتقائيا لاحداث التغيير في كافة مستويات الممارسة من الفرد الي المجتمع، بما يسهم في تحقيق مسئوليات التوجيه وتنمية التغيير المخطط وحل المشكلة كما تعرف بانها قدرة الممارس العام على التعامل مع كافة الانساق (العملاء) سواء كانوا أفرادا - اسرا - جماعات - مجتمعات من خلا توظيف كافة المعارف ومهارات وطرق وخبرات الخدمة الاجتماعية (علي، ٢٠٠٠، ٩٦)، ويرى البعض أنها " تجسيد روح الخدمة الاجتماعية واسلوبها في ادراج ومواجهة المشكلات الشخصية والقضايا العامة ، وهناك اتفاق عام حول عناصرها من المعرفة العامة والقيم والمهارات، والممارسون يطبقون مستويات متعدده من الممارسة مستخدمين طرق ومداخل متعدد. (Phillip, 2000,98)

من خلال المفاهيم السابقة المتعددة يمكن وضع مفهوم اجرائي للممارسة العامة في ضوء الدراسة الحالية كما يلى: تتضمن الممارسة العامة مجموعة

من الخطوات المنظمة للتدخل المهني، تشتمل على مجموعة من التكنيكات الفنية والتي من خلالها يمكن توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث، تعتمد على أسس معرفية ومهارية وقيمية، تعتمد على أسلوب إنتقائي لمجموعة من المعارف والمهارات والأطر النظرية التي تمكن الممارس العام من التعامل مع مختلف الأنساق لتوعية المرأة الريفية بحقها في الميراث، تستخدم العديد من الأساليب والتكنيكات المهنية بشكل غير تقليدي لتوعية المرأة الريفية بحقها في الميراث بما يتناسب مع طبيعة المجلس القومي للمرأة التي يعمل بها الأخصائي الاجتماعي كممارس عام.

٢- مفهوم المجلس القومى للمرأة: أنشأ المجلس القومى للمرأة بموجب القانون رقم ٩٠ لسنة٢٠٠٠ لتحسين أوضاع المرأة في المجتمع المصرى والعمل علي تحقيق العدالة الاجتماعية وتمكين المرأة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويتكون المجلس القومى للمرأة من الأقسام التالية: التأهيل السياسي للمرأة، مناهضة العنف ضد المرأة، مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها، وحدات تكافؤ الفرص، مركز تنمية مهارات المرأة، التشريعات والقوانين (المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٤، ٢٠٩)، وتمثلت الأهداف الاستراتيجية للمجلس القومي للمرأة وأهم إنجازاته في التالي: مشروع المرأة المعيلة، برنامج للمرأة الريفية، مشروع المنح الصغيرة، مشروع المنيا متعدد الأهداف بمحافظة المنيا.(سعداوي، ٢٠٢٢، ١٢)

٣- مفهوم المرأة الريفية: تعرف المرأة الريفية على أنها "النساء الريفيات قاطنات أو ساكنات الريف، والريف هو تلك التجمعات البشرية التي تتضمن الغالبية العظمي من سكانها حرفة الزراعة أو تلك الحرف المتنوعة المرتبطة في الأساس بالإنتاج الزراعي المحصولي وكذلك المرتبطة بالإنتاج وبالنشاط في المجال الحيواني كالرعي وتربية الماشية والأغنام، في الريف يتم إنتاج محاصيل زراعية، وثروة حيوانية وثروة داجنة، كما يمتهن أبناؤه تلك الحرف الأخرى التي تحتاجها الزراعة كحرفة ويحتاجها المزارع كمنتج وكمًا يحتاجها كإنسان في نشاطه الإنتاج أو الحياتي اليومي (عبدالعزيز، ٢٠٠٤، ٢٥)، من هذا المنطلق تعرف المرأة الريفية على أنها المرأة التي تمتهن العمل الزراعي أو غيره ويكون عملها لحساب أسرتها أو لحسابها الخاص، في حين أنها تأخذ نصيباً غير متكافئ من العمل، فعملها غير مدفوع الأجر داخل المنزل، ويقل إسهامها لعدم المساواة في الحصول على الموارد والخدمات لها، وكذلك استمرار التمييز بين الجنسين، ولذلك ينظر إلى المرأة الريفية في البلدان النامية على أنها عبء كبير من دورها المزدوج كعامل بأجر أو بدون أجر."(Meena& etal, 2008, 52)

ويمكن تعريف المرأة الريفية إجرائياً في ضوء الدراسة الحالية على أنها: المرأة التي تمتهن العمل الزراعي أو الحرفي أو التجاري وغيره. تعاني من عدم المساواة في الحصول على ميراثها الشرعي. المرأة التي تعاني من الحرمان والإستبعاد الاجتماعي وتقطع صلاتها الاجتماعية والأسرية من قبل أهلها بسبب حرمانها من إرثها. غضب أهلها منها وقاطعتها لمطالبتها بورثها الشرعي.

٤- مفهوم الإسهامات: يعرف الإسهام في المعجم الوسيط أسهم في الشيء: إشترك فيه, أسهم فلان: تعني بأمر قومه, كما ورد مفهوم إسهامات في معجم العلوم الاجتماعية بأنه "عباره عن إشراك الفرد أو المنظمة في نشاط إجتماعي معين أو إسهامه لتحقيق أهداف معينة وتحمل المسئولية (معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية، ٢٠١١، ٣٤٢)، ويمكن تحديد مفهوم الإسهامات في ما يقوم به الأخصائي الإجتماعي من جهد في إستخدام تكنيكات طريقة خدمة الجماعة لتحقيق أهدافها في التخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن إستخدام الطالبات السيء للمواقع الإلكترونية. كما تعرف

بأنها عبارة عن اشتراك الفرد في نشاط اجتماعي معين لتحقيق أهداف معينة".(اسماعيل، ٢٠١٧، ٥٦)

ويمكن تحديد مفهوم الإسهامات إجرائياً وفقا للدراسة الحالية كالتالي: هي الجهود أو الأساليب التي تقوم بها المجلس القومي للمرأة في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث من خلال البرامج والأنشطة الجماعية التي تصممها وتنفذها معهم بواسطة أخصائيين اجتماعيين معدين ومدربين على ذلك. وتعرف اجرائيا بالدرجة التي يحصل عليها المستجيبون علي استمارات الاستبيان المستخدمة في هذه الدراسة.

٥- مفهوم الميراث: لفظ (الإرث) يعني المواريث وهي لغة جمع ميراث, وأصل الهمز فيه واو، ولفظ ميراث في اللغة مصدر من الفعل ورث، يقال: ورث أباه، وورث الشيء من أبية، والمضارع منه يرثه، والميراث لغةً يطلق باطلاقين: الأول بمعنى المصدر، أي الوارث, والثاني بمعنى أسم المفعول أي الموروث (الجندي، ٢٠٠٨، ٦٣)، والميراث يعني انتقال الشيء من شخصٍ إلى شخصٍ آخر، أو من قومٍ إلى قومٍ آخرين، سواء كان الانتقال حسيا كانتقال المال إلى وارث موجود حقيقة، أو حكميا كانتقال المال إلى الحمل قبل ولادته، أو معنويا كانتقال العلم والخلق وغير ذلك من الصفات، يقال: ورث مجد ابيه، وورث عن أبيه العلم والخلق، وأما الميراث بمعنى أسم المفعول فهو مرادف للإرث، ومعناه في اللغة: الأصل والبقية. سمي به ما يتركه الميت من مال إرثاً، لأنه بقية تركها للوارث (براج، ٢٠١٣، ٦٨)، أما تعريف الميراث في الاصطلاح فينصب على ما تركه الميت من اموال سيخلفه فيها ويرثها غيره, اي هو انتقال مال الميت إلى مستحقيه شرعاً من ورثته الأحياء، سواء كان المتروك مالاً، أو عقاراً، أو نحوه، وهو علم مستمد من الكتاب والسنة والإجماع. وقيل ان الميراث هو استحقاق الإنسان لشيء بعد موت مالكه بسبب مخصوص وشروط مخصوصة.(الجيلاوي، ٢٠١٣، ١٦٢)

سابعاً- الإجراءات المنهجية للدراسة:

١. نوع الدراسة: وانطلاقاً من مشكلة الدراسة واتساقاً مع أهدافها تنتمي الدراسة الحالية إلى الدراسات الوصفية باعتبارها من أنسب الدراسات ملائمة لموضوع الدراسة؛ لذا تهتم هذه الدراسة بوصف وتحليل وتحديد دور وجهود المجلس القومي للمرأة في توعية المرأة الريفية بحقوقها في الميراث وتحديد المشكلات المترتبة على عدم توعيتها بتلك الحقوق وكذلك التعرف على دور الأخصائي الاجتماعي معها والمعوقات التي تحول دون قيامه بدوره المهني في توعيتها بحقها في الميراث.

٢. المنهج المستخدم: وقد تم الاعتماد في الدراسة الحالية على منهج المسح الاجتماعي الشامل، حيث المسح الاجتماعي الشامل لجميع العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة فرع أسيوط وبلغ عددهم (٢١) مفردة، وكذلك المسح الاجتماعي الشامل لجميع السيدات المستفيدات من المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط في جانب الحملات والندوات التوعوية بحقوقهم الشرعية في الميراث وبلغ عددهن (١٥٣) مفردة.

٣. مجالات الدراسة:

(أ) المجال المكاني: تم تطبيق الدراسة على المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط.

(ب) المجال البشري: تم تطبيق الدراسة على:

- الحصر الشامل لجميع العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة فرع أسيوط وبلغ عددهم (٢١) مفردة.
- الحصر الشامل لجميع السيدات المستفيدات من المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط في جانب الحملات والندوات التوعوية بحقوقهم

الشرعية في الميراث وبلغ عددهم (١٥٣) مفردة.

(ج) المجال الزمني: تم جمع البيانات من الميدان في الفترة من ٢٠٢٤/٤/١٩م حتى ٢٠٢٤/٦/٢٧م.

٤. أدوات الدراسة:

(أ) استمارة استبيان للعاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة:

وذلك لجمع البيانات من العاملين والمتطوعين في مجتمع البحث حول الأدوار التي يمارسها الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث والمعوقات التي تعوق الأخصائي الاجتماعي عن ممارسة أدواره المهنية، وقد اتبعت الباحثة في إعداد هذه الاستمارة الخطوات الآتية:

- المرحلة التمهيدية: وفي هذه المرحلة قامت الباحثة بالرجوع إلى مجموعة من الدراسات السابقة المتصلة بدراستها وقامت بالاطلاع على الاستمارات والمقاييس الخاصة بهذه الدراسات واستفادت الباحثة منها في الحصول على بعض المتغيرات المتصلة بموضوع الدراسة.
- مرحلة صياغة أسئلة الاستمارة المبدئية: وفي هذه المرحلة قامت الباحثة بصياغة أسئلة الاستمارة في صورتها المبدئية، وقد تضمنت الأبعاد التالية: البيانات الأولية الخاصة بالعاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة. أدوار الأخصائي الاجتماعي في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث. المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث.
- مرحلة التأكد من صدق الاستمارة: حيث اعتمدت الباحثة في إجراء صدق الاستمارة على ثلاثة أنواع من الصدق وهم كالتالي:

النوع الأول- صدق المحتوى: ولتحقيق هذا النوع من الصدق قامت الباحثة بالآتي: الاطلاع على الكثير من الكتابات النظرية والدراسات السابقة التي تناولت أدوار الاخصائي الاجتماعي في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث. تم التوصل إلى جوانب الاتفاق بين وجهات النظر عن أدوار الأخصائي الاجتماعي في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث والمعوقات التي تعوقه عن أداء أدواره المهنية. تم التعبير عن الأدوار والمعوقات بأسئلة تضمنتها استمارة الاستبيان.

النوع الثاني- الصدق الظاهري: والذي تم التحقق منه من خلال عرض استمارة الاستبيان على مجموعة من السادة المحكمين وبلغ عددهم (١١) أحد عشر من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان وجامعة أسيوط وجامعة بني سويف وجامعة أسوان، وفي ضوء ملاحظاتهم قامت الباحثة بتعديل وإعادة صياغة وإضافة وحذف بعض الأسئلة من الاستمارة.

وخرجت الاستمارة في صورتها النهائية مشتملة على (١١) أحد عشر سؤالاً موزعين كالآتي: البيانات الأولية الخاصة بالعاملين والمتطوعين واشتملت على (٥) ثمانية أسئلة من (١-٥). أدوار الأخصائي الاجتماعي في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث واشتملت على (١) سؤال واحد فقط (٦). المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث واشتملت على (٥) خمسة أسئلة من (٧-١١).

النوع الثالث- الصدق الاحصائي: والذي تم التحقق منه من خلال معامل الجذر التربيعي لنتائج ثبات الاستمارة وكما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (١) معاملات الارتباط لصدق استمارة العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة

البعد	(معامل الجذر التربيعي)
الأدوار المهنية للاخصائي الاجتماعي في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث.	**٠.٩٥
المعوقات التي تواجه الاخصائي الاجتماعي في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث.	**٠.٩٢
الصدق الكلى لاستمارة العاملين والمتطوعين	**٠.٩٣

د- مرحلة التأكد من ثبات الاستمارة: ولحساب ثبات استمارة العاملين والمتطوعين استخدمت الباحثة طريقة إعادة الاختبار للتأكد من أن الاستمارة تعطى النتائج نفسها أو متقاربة إذا تكرر التطبيق حيث قامت الباحثة بتطبيق الاستمارة على عدد (١٠) من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة فرع أسيوط محل الدراسة ثم قامت الباحثة بتطبيق الاستمارة على العينة نفسها مرة أخرى بعد مرور (١٥) يوماً ثم تم جمع درجات المبحوثين في الاختبار الأول والثاني وتصحيح وحساب معاملات الارتباط فيما بين درجات المبحوثين في التطبيقين وذلك باستخدام معامل الارتباط بيرسون، وباستخدام برنامج "spss" أوضح أن نتيجة ثبات استمارة الأخصائيين الاجتماعيين بلغ (٠.٨٨)

جدول (٢) معاملات الارتباط لثبات استمارة العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة

البعد	(معامل ارتباط بيرسون)
الأدوار المهنية للاخصائي الاجتماعي في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث.	**٠.٩٠
المعوقات التي تواجه الاخصائي الاجتماعي في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث.	**٠.٨٦
الثبات الكلى لاستمارة العاملين والمتطوعين	**٠.٨٨

(ب) استمارة استبيان للسيدات المستفيدات من المجلس القومي للمرأة:

حيث اعتمدت الباحثة على استمارة استبيان مطبقة على السيدات المستفيدات من المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط محل التطبيق لجمع البيانات المرتبطة بجهود وانشطة وخدمات المجلس في توعيتهم بحقهن في الميراث، وقد اتبعت الباحثة في إعداد هذه الاستمارة الخطوات الآتية:

- المرحلة التمهيدية: وفي هذه المرحلة قامت الباحثة بالرجوع إلى مجموعة من الدراسات السابقة المتصلة بدراستها وقامت بالاطلاع على الاستمارات والمقاييس الخاصة بهذه الدراسات واستفادت الباحثة منها في الحصول على بعض المتغيرات المتصلة بموضوع الدراسة.
- مرحلة صياغة أسئلة الاستمارة المبدئية: وفي هذه المرحلة قامت الباحثة بصياغة أسئلة الاستمارة في صورتها المبدئية، وقد تضمنت الأبعاد التالية: البيانات الأولية للسيدات المستفيدات من المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط. جهود المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث.
- مرحلة التأكد من صدق الاستمارة: حيث اعتمدت الباحثة في إجراء صدق الاستمارة على ثلاثة أنواع من الصدق وهم كالتالي:

النوع الأول- صدق المحتوى: ولتحقيق هذا النوع من الصدق قامت الباحثة بالآتي: الاطلاع على الكثير من الكتابات النظرية والدراسات السابقة التي تناولت جهود المجلس القومي للمرأة في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث. تم التوصل إلى جوانب الاتفاق بين وجهات النظر التي تحدثت عن جهود المجلس القومي للمرأة في توعية المرأة

الريفية بحقها في الميراث. تم التعبير عن كل جهد من الجهود بأسئلة تضمنتها استمارة الاستبيان.

النوع الثاني- الصدق الظاهري: والذي تم التحقق منه من خلال عرض استمارة الاستبيان على مجموعة من السادة المحكمين وعددهم (١١) أحد عشر من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان وجامعة أسيوط وجامعة بني سويف وجامعة أسوان، وفي ضوء ملاحظاتهم قامت الباحثة بتعديل وإعادة صياغة وإضافة وحذف بعض الأسئلة من الاستمارة.

وخرجت الاستمارة في صورتها النهائية مشتملة على (٨) ثمانية أسئلة موزعين كالآتي: البيانات الأولية للمرأة الريفية، واشتملت على (٧) اثنى عشر سؤالاً من (١-٧). جهود المجلس القومي للمرأة في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث واشتملت على (١) سؤال واحد فقط (٨).

النوع الثالث- الصدق الاحصائي: والذي تم التحقق منه من خلال معامل الجذر التربيعي لنتائج ثبات الاستمارة وكما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٣) معاملات الارتباط لصدق استمارة المرأة الريفية

البعد	معامل الثبات (معامل ارتباط بيرسون)
جهود المجلس القومي للمرأة في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث.	٠.٩٠**
الصدق الكلى لاستمارة المرأة الريفية	٠.٩٠**

د- مرحلة التأكد من ثبات الاستمارة: ولحساب ثبات استمارة المرأة الريفية استخدمت الباحثة طريقة إعادة الإختبار للتأكد من أن الاستمارة تعطى النتائج نفسها أو متقاربة إذا تكرر التطبيق حيث قامت الباحثة بتطبيق الاستمارة على عدد (١٠) من السيدات الريفيات المستفيدات من المجلس القومي للمراة فرع أسيوط محل الدراسة ثم قامت الباحثة بتطبيق الاستمارة على العينة نفسها مرة أخرى بعد مرور (١٥) يوماً ثم تم جمع درجات المبحوثين في الاختبار الأول والثاني وتصحيح وحساب معاملات الارتباط فيما بين درجات المبحوثين في التطبيقين وذلك باستخدام معامل الارتباط بيرسون، وباستخدام برنامج "spss" أوضح أن نتيجة ثبات استمارة الطلاب الجامعيين بلغ (٠.٨١).

جدول (٤) معاملات الارتباط لثبات استمارة المرأة الريفية

البعد	معامل الثبات (معامل ارتباط بيرسون)
جهود المجلس القومي للمرأة في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث.	٠.٨١**
الثبات الكلى لاستمارة المرأة الريفية	٠.٨١**

ثامناً- نتائج الدراسة:

١- نتائج الدراسة الخاصة بالبيانات الأولية للمرأة الريفية.

جدول (٥) توزيع عينة الدراسة من المرأة الريفية حسب السن، (ن=١٤٣)

المتغير	المعاملات الإحصائية	القيم
السن	المتوسط الحسابي(س)	٣٦.١
	الانحراف المعياري(ع)	١١.٣

يتضح من هذا الجدول أن متوسط سن عينة الدراسة من المرأة الريفية المستفيدة من المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط بلغ (٣٦.١) سنة وبإنحراف معياري قدره (١١.٣)، وارتفاع متوسط أعمارهم يدل على ارتفاع مستوى خبرتهم الحياتية وربما يكونوا اكثر تقبلا وأكثر قدرة على التقبل

والتكيف والتوافق مع ظروفهم الحياتية الناتجة عن حرمانهم من الميراث.

جدول (٦) توزيع الدراسة من المرأة الريفية حسب الحالة الاجتماعية، (ن=١٤٣)

م	الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	غير متزوجة.	٣٢	%٢٢.٣٧	٢
٢	متزوجة.	٦٩	%٤٨.٢٥	١
٣	مطلقة.	١٩	%١٣.٢٩	٤
٤	أرملة.	٢٣	%١٦.٠٩	٣
المجموع		١٤٣	%١٠٠	

يتضح من هذا الجدول أنه جاء في الترتيب الاول بنسبة (٤٨.٢٥%) من عينة الدراسة من المرأة الريفية المستفيدة من المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط (متزوجات)، جاء في الترتيب الثاني بنسبة (٢٢.٣٧%) من عينة الدراسة من المرأة الريفية المستفيدة من المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط (غير متزوجات)، وجاء في الترتيب الثالث بنسبة (١٦.٠٩%) من عينة الدراسة من المرأة الريفية المستفيدة من المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط (أرامل)، وجاء في الترتيب الرابع والأخير بنسبة (١٣.٠٩%) من عينة الدراسة من المرأة الريفية المستفيدة من المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط (مطلقات)، ويتضح من نتائج هذا الجدول أن الغلبية العظمي من السيدات الريفيات عينة الدراسة متزوجات او مطلقات او ارامل ومن ثم فهن في أحوج الظروف للإنفاق على أبنائهن فالمتزوجات يعينن أزواجهم على متطلبات الحياة والمطلقات والارامل ينفقون على أبنائهم.

جدول (٧) توزيع عينة الدراسة من المرأة الريفية حسب المستوى التعليمي، (ن=١٤٣)

م	المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	لا تقرأ ولا تكتب.	١٣	%٩.٠٩	٥
٢	تقرأ وتكتب.	١٩	%١٣.٢٩	٤
٣	مؤهل متوسط.	٥٣	%٣٧.٠٦	١
٤	مؤهل فوق المتوسط .	٢٣	%١٦.٠٩	٢
٥	مؤهل عالي.	٢١	%١٤.٦٨	٣
٦	دراسات عليا.	١٤	%٩.٧٩	٦
المجموع		١٤٣	%١٠٠	

يتضح من هذا الجدول أنه جاء في الترتيب الاول بنسبة (٣٧.٠٦%) من عينة الدراسة من المرأة الريفية المستفيدة من المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط حاصلات على (مؤهل متوسط)، في حين جاء في الترتيب الثاني بنسبة (١٦.٠٩%) من عينة الدراسة من المرأة الريفية المستفيدة من المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط حاصلات على (مؤهل فوق المتوسط)، في حين جاء في الترتيب الثالث بنسبة (١٤.٦٨%) من عينة الدراسة من المرأة الريفية المستفيدة من المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط حاصلات على (مؤهل عالي)، في حين جاء في الترتيب الرابع بنسبة (١٣.٢٩%) من عينة الدراسة من المرأة الريفية المستفيدة من المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط (يقرأن ويكتبن)، في حين جاء في الترتيب الخامس بنسبة (٩.٠٩%) من عينة الدراسة من المرأة الريفية

المستفيدة من المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط (لا يقرأن ولا يكتبن)، في حين جاء في الترتيب السادس والأخير بنسبة (٩.٧٩%) من عينة الدراسة من أسر مرضى ضمور العضلات الشوكية مقيدات (بالدراست العليا)، وهذا يدل على أن الغالبية العظمى من السيدات الريفيات عينة الدراسة على قدر عالي من التعليم والثقافة والدراية بحقوقهن وبذلك سيكونوا أكثر قدرة على الاستفادة من خدمات وجهود المجلس التوعوية في حصولهن على إرثهم.

جدول (٨) توزيع عينة الدراسة من المرأة الريفية حسب العمل الحالي، (ن=١٤٣)

م	عمل المرأة الريفية	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	ربة منزل.	٢٠	%١٣.٩٩	٤
٢	قطاع حكومي.	٦١	%٤٢.٦٦	١
٣	قطاع الخاص.	٣٠	%٢٠.٩٨	٣
٤	أعمال حرة.	٣٢	%٢٢.٣٧	٢
المجموع		١٤٣	%١٠٠	

يتضح من هذا الجدول أنه جاء في الترتيب الأول بنسبة (٤٢.٦٦%) من عينة الدراسة من المرأة الريفية المستفيدة من المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط يعملن (بالقطاع الحكومي)، وجاء في الترتيب الثاني بنسبة (٢٢.٣٧%) من عينة الدراسة من المرأة الريفية المستفيدة من المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط يعملن (أعمال حرة)، وجاء في الترتيب الثالث بنسبة (٢٠.٩٨%) من عينة الدراسة من المرأة الريفية المستفيدة من المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط يعملن (بالقطاع الخاص)، وجاء في الترتيب الرابع والأخير بنسبة (١٣.٩٩%) من عينة الدراسة من المرأة الريفية المستفيدة من المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط (ربات منزل)، ويتضح من نتائج الجدول أن الغالبية من عينة الدراسة من السيدات الريفيات يعملن ومن ثم هن على قدر من الثقافة والمعرفة بحقوقهن المتنوعة ومنها خقوقهن الشرعية في الميراث ومن ثم سوف يكن على قدر كبير من الحكمة في أثناء التصرف والمطالبة بحقوقهن في الميراث بعقلانية دون قطع لصلة الرحم.

جدول (٩) توزيع عينة الدراسة من المرأة الريفية حسب الحصول على الميراث، (ن=١٤٣)

م	الحصول على الميراث	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	نعم.	٢٢	%١٥.٣٩	٢
٢	لا.	١٢١	%٨٤.٦١	١
المجموع		١٤٣	%١٠٠	

يتضح من هذا الجدول أنه جاء في الترتيب الأول بنسبة (٨٤.٦١%) من عينة الدراسة من المرأة الريفية المستفيدة من المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط (لم يحصلن على ميراثهن نهائياً)، في حين جاء في الترتيب الثاني بنسبة (١٥.٣٩%) من عينة الدراسة من المرأة الريفية المستفيدة من المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط (حصلن على ميراثهن بالفعل)، يرجع هذا للكثير من العوامل والأسباب منها ما يرجع للأخوة أو حرمان الأب لبناته الإناث من الميراث أو عادات ثقافية وتقاليد مجتمعية بالية تخالف رأي الشرع والدين، وهذا يدل أيضاً على ضرورة توسيع انشطة وخدمات المجلس القومي للمرأة في توعية النساء والريفيات منهن

على وجه الخصوص بحقوقهن في الميراث وكيفية الحصول عليها.

جدول (١٠) توزيع عينة الدراسة من المرأة الريفية حسب اسباب عدم الحصول على الميراث، (ن=١٢١)

م	اسباب عدم الحصول على الميراث	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	رفض الأخوة.	٩٧	%٨٠.١٧	١
٢	رفض الزوج.	٥	%٤.١٣	٣
٣	حرمان الاب للوريثة من الميراث.	١٩	%١٥.٧٠	٢
المجموع		١٢١	%١٠٠	

يتضح من هذا الجدول أنه جاء في الترتيب الأول بنسبة (٨٠.١٧%) من عينة الدراسة من المرأة الريفية المستفيدة من المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط لم يحصلن على ميراثهن بسبب (رفض الأخوة)، في حين جاء في الترتيب الثاني بنسبة (١٥.٧٠%) من عينة الدراسة من المرأة الريفية المستفيدة من المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط لم يحصلن على ميراثهن بسبب (حرمان الاب للوريثة من الميراث)، وجاء في الترتيب الثالث والأخير بنسبة (٤.١٣%) من عينة الدراسة من المرأة الريفية المستفيدة من المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط لم يحصلن على ميراثهن بسبب (رفض الزوج)، وقد يرجع رفض الزوج بسبب مستواه المالي والمادي والاقتصادي الجيد ومن ثم لديه القدرة على اشباع احتياجات ومتطلبات اسرته دون الحاجة لمساعدة زوجته أو اي طرف خارجي أخر بأي شكل من الأشكال أو قد يرجع لوجهة نظره في رفضه للمطالبة بحق زوجته خوفا من انقطاع صلة الرحم ويرى انها أهم من الورث المالي.

جدول (١١) توزيع عينة الدراسة من المرأة الريفية حسب رد فعل الزوج، (ن=١٢١)

م	رد فعل الزوج	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	حرمانها من أخوتها وقطع صلة الرحم.	٧٩	%٦٥.٢٨	١
٢	قام بتحرير محضر في القسم.	١١	%٩.١٠	٣
٣	عدم الإهتمام بالموضوع.	٣١	%٢٥.٦٢	٢
المجموع		١٢١	%١٠٠	

يتضح من هذا الجدول أنه جاء في الترتيب الأول بنسبة (٦٥.٢٨%) من عينة الدراسة من المرأة الريفية المستفيدة من المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط رد فعل أزواجهن على عدم حصولهن على الميراث (حرمانها من أخوتها وقطع صلة الرحم)، في حين جاء في الترتيب الثاني بنسبة (٢٥.٦٢%) من عينة الدراسة من المرأة الريفية المستفيدة من المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط رد فعل أزواجهن على عدم حصولهن على الميراث (عدم الإهتمام بالموضوع)، وجاء في الترتيب الثالث والأخير بنسبة (٩.١٠%) من عينة الدراسة من المرأة الريفية المستفيدة من المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط رد فعل أزواجهن على عدم حصولهن على الميراث (قام بتحرير محضر في القسم)، وهذا يؤكد على أهمية موضوع الميراث بالنسبة لهن ولأسرهن وخاصة كتدعيم لحالتهن الاقتصادية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة في هذه الفترة وغلاء وإرتفاع الاسعار العالمية والمحلية.

٢- نتائج الدراسة الخاصة بجهود المجلس القومي للمرأة في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث.

جدول (١٢) جهود المجلس القومي للمرأة في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث، (ن=١٤٣)

جهود المجلس القومي للمرأة	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الدرجة النسبية	الترتيب
	نعم	إلي حد ما	لا				
١. تنظيم دورات تدريبية حول حقوق المرأة الريفية.	٥٤	٢١	٦٨	٢٧٢	١.٩٠	%٦٣.٤٠	٢
٢. تنظيم ورش عمل حول حقوق المرأة في الميراث.	٢٩	٢٥	٨٩	٢٢٦	١.٥٨	%٥٢.٦٨	١٠
٣. اقامة محاضرات لتوعية المرأة بحقوقها في الميراث.	٣٤	٢٤	٨٥	٢٣٥	١.٦٤	%٥٤.٧٧	٦
٤. تقديم استشارات قانونية مجانية للنساء الريفيات حول الميراث.	٢٧	٢٥	٩١	٢٢٢	١.٥٥	%٥١.٧٤	١٣
٥. تنظيم الندوات والمؤتمرات لمناقشة قضايا حقوق المرأة الريفية.	٣١	٢٦	٨٦	٢٣١	١.٦١	%٥٣.٨٤	٨
٦. تشجيع المرأة الريفية على المشاركة في النقاشات حول الميراث.	٤٩	٢٢	٧٢	٢٦٣	١.٨٣	%٦١.٣٠	٣
٧. تشجيع النساء الريفيات على المطالبة بحقوقهن القانونية في الميراث.	٢٨	٢٦	٨٩	٢٢٥	١.٥٧	%٥٢.٤٤	١١
٨. اطلاق حملات توعية عن مشاكل الميراث وتأثيرها على المرأة الريفية.	٣٣	٢٤	٨٦	٢٣٣	١.٦٢	%٥٤.٣١	٧
٩. تشجيع النساء الريفيات على تأسيس الجمعيات لدعم حقوقهن في الميراث.	٤٥	٢١	٧٧	٢٥٣	١.٧٦	%٥٨.٩٧	٤
١٠.فتح قنوات اتصال بين النساء الريفيات لتبادل الخبرات حول قضايا الميراث.	٣٩	٢٥	٧٩	٢٤٦	١.٧٢	%٥٧.٣٤	٥
١١.انشاء حملات اعلامية توعوية تستهدف المرأة الريفية حول حقوقها في الميراث.	٣١	٢٤	٨٨	٢٢٩	١.٦٠	%٥٣.٣٨	٩
١٢.تشجيع القيادات النسائية في المناطق الريفية على دعم حقوق المرأة في الميراث.	٢٩	٢٣	٩١	٢٢٤	١.٥٦	%٥٢.٢١	١٢
١٣.توزيع مواد توعوية مثل الكتيبات والمنشورات حول حقوق المرأة الريفية في الميراث.	٣٤	٢٤	٨٥	٢٣٥	١.٦٤	%٥٤.٧٧	٦ مكرر
١٤.تقديم الدعم المالي والقانوني للنساء الريفيات الذين يواجهن مشاكل في حقوق الميراث.	٥٦	٢٠	٦٧	٢٧٥	١.٩٢	%٦٤.١٠	١
١٥.تحفيز النساء الريفيات على طلب المساعدة في حال تعرضهن للظلم في مسألة الميراث.	٣١	٢٤	٨٨	٢٢٩	١.٦٠	%٥٣.٣٨	٩ مكرر
المتوسط الوزني الكلي				٢٣٩.٨			

المتوسط المرجح الكلى					١.٦٧		
الدرجة النسبية الكلية						%٥٥.٩١	متوسطة

يتضح من الجدول السابق أهم جهود المجلس القومي للمرأة في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث، وذلك بقوة نسبية بلغت (٥٥.٩١%) وهى نسبة متوسطة، ومجموع أوزان قدره (٢٣٩.٨) ومتوسط مرجح قدره (١.٦٧) والتي جاءت مرتبة تنازلياً حسب شدتها كالآتي:

١. جاء في الترتيب الأول "تقديم الدعم المالي والقانوني للنساء الريفيات الذين يواجهن مشاكل في حقوق الميراث" وذلك بقوة نسبية بلغت (٦٤.١٠%) وبمتوسط مرجح قدره (١.٩٢) من عينة الدراسة من المرأة الريفية، وقد يؤدي هذا الى مساعدتهن في إتخاذ خطوات ايجابية نحو المطالبة بحقوقهن في الميراث والحصول عليها.

٢. جاء في الترتيب الثاني "تنظيم دورات تدريبية حول حقوق المرأة الريفية" وذلك بقوة نسبية بلغت (٦٣.٤٠%) وبمتوسط مرجح قدره (١.٩٠) من عينة الدراسة من المرأة الريفية، وقد يؤدي هذا الى رفع مستوى وعيها الفكري والمعرفي والقانوني نحو حقوقها المدنية في التعليم والصحة والمشاركة السياسية والاقتصادية وحقوقها المالية في الميراث بشكل خاص.

٣. جاء في الترتيب الثالث "تشجيع المرأة الريفية على المشاركة في النقاشات حول الميراث" وذلك بقوة نسبية بلغت (٦١.٣٠%) وبمتوسط مرجح قدره (١.٨٣) من عينة الدراسة من المرأة الريفية، وقد يؤدي هذا الى توسيع مداركها واستيعابها الفكري والمهاري والسلوكي نحو كيفية المطالبة بحقوقها في الميراث.

٤. جاء في الترتيب الثالث عشر والأخير "تقديم استشارات قانونية مجانية للنساء الريفيات حول الميراث" وذلك بقوة نسبية بلغت (٥١.٧٤%) وبمتوسط مرجح قدره (١.٥٥) من عينة الدراسة من المرأة الريفية، وقد يؤدي هذا الى تسهيل إجراءات وسهولة حصولهن على ميراثهن وتلافي الكثير من المشكلات والمنازعات التي تطيل أمد حصولها على حقوقها.

وتتفق نتائج هذا الجدول مع بعض نتائج الدراسات السابقة مثل دراسة دراسة رحمة أحمد عبد الشافي (٢٠٠٦) والتي أظهرت نتائجها أن المراة المصرية تعاني من العديد من المشكلات مثل: المشكلات الاقتصادي، الاجتماعاية، الصحية، التعليمية، كما أوضحت أن النساء المستفيدات من مشروعات المجلس القومي للمرأة يشعرن بمشكلات تختلف في الدرجة عما تشعر به غير المستفيدات من مشروعات المجلس، كما أوضحت النتائج أن المجلس القومي للمرأة أسهم في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة من خلال محو أميتها، وتدعيم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لها، وحصولها على فرص متساوية في التدريب، ورفع المستوى الصحي لها، وتحسين نوعية الخدمات الصحية المقدمة لها، دراسة جهاد محمود صاب الغنام (٢٠٢٠) وهدفت إلى التعرف على دور المجلس القومي للمرأة في تمكين المرأة اقتصادياً، من خلال إلقاء الضوء على نموذج من المشروعات التي يقوم بها المجلس في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة وهو مشروع المرأة المعيلة، وأوضحت أن الدافع من مشاركة حالات الدراسة في مشروع المرأة المعيلة، كان نابعاً من إحساسهن بمسئوليتهن تجاه أسرهن، ورغبتهن في تحسين أوضاعهن المعيشية، أن المشروعات التي قامت بها حالات الدراسة تعد مصدر الدخل الوحيد بالنسبة للغالبية العظمي منهن، أن العائد المادي

من المشروعات التي قامت بها حالات الدراسة بسيط للغاية ولا يكفي سوي لتلبية الاحتياجات المعيشية فقط، أن مشروع المرأة المعيلة قد حقق التمكين الاقتصادي لحالات الدراسة من خلال تحقيق دخل مستقل والمشاركة في ميزانية الأسرة.

٣- نتائج الدراسة الخاصة بالبيانات الأولية للعاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة.

جدول (١٣) توزيع عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة حسب النوع، (ن=٢١)

م	النوع	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	ذكر	٨	%٣٨.١٠	٢
٢	أنثي	١٣	%٦١.٩٠	١
المجموع		٢١	%١٠٠	

يتضح من هذا الجدول أنه جاء في الترتيب الأول بنسبة (٦١.٩٠%) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة فرع أسيوط من (الإناث)، في حين جاء في الترتيب الثاني بنسبة (٣٨.١٠%) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة فرع أسيوط من (الذكور)، وقد يرجع ذلك لإهتمام المرأة الكبيرة بالقضايا التي تمس حاضرها ومستقبلها في صعيد ريف مصر على وجه الخصوص، بالاضافة إلى أن المرأة هى الأكثر حرصا والأقدر على توعية وإقناع مثيلاتها بحقوقهن الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمدنية والصحية والتعليمية وغيرها.

جدول (١٤) توزيع عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة حسب السن، (ن=٢١)

م	النوع	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	أقل من ٢٥ سنة.	٤	%١٩.٠٥	٣
٢	من ٢٥ لأقل من ٣٥ سنة.	٧	%٣٣.٣٣	٢
٣	من ٣٥ لأقل من ٤٥ سنة.	٨	%٣٨.١٠	١
٤	من ٤٥ سنة فأكثر.	٢	%٩.٥٢	٤
المجموع		٢١	%١٠٠	

يتضح من هذا الجدول أنه جاء في الترتيب الأول بنسبة (٣٨.١٠%) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة فرع أسيوط في الفئة العمرية (من ٣٥ لأقل من ٤٥ سنة)، في حين جاء في الترتيب الثاني بنسبة (٣٣.٣٣%) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة فرع أسيوط في الفئة العمرية (من ٢٥ لأقل من ٣٥ سنة)، وجاء في الترتيب الثالث بنسبة (١٩.٠٥%) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة فرع أسيوط في الفئة العمرية (أقل من ٢٥ سنة)، وجاء في الترتيب الرابع والأخير بنسبة (٩.٥٢%) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة فرع أسيوط في الفئة العمرية (من ٤٥ سنة فأكثر)، ويتضح من نتائج هذا الجدول ارتفاع متوسط اعمار العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة بفرع اسيوط مما يعكس خبرتهم الميدانية والمهنية الواسعة والغزيرة بخصوص قضايا المرأة وحقوقها الشرعية.

جدول (١٥) توزيع عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة حسب المؤهل العلمي، (ن=٢١)

م	المؤهل الدراسي	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	مؤهل متوسط.	٢	%٩.٥٢	٣
٢	مؤهل فوق متوسط.	١	%٤.٧٦	٣ مكرر
٣	مؤهل عالي.	١٣	%٦١.٩١	١
٤	دراسات عليا.	٥	%٢٣.٨١	٢
المجموع		٢١	%١٠٠	

يتضح من هذا الجدول أنه جاء في الترتيب الأول بنسبة (٦١.٩١%) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة فرع أسيوط حاصلون على (مؤهل عالي)، في حين أنه جاء في الترتيب الثاني بنسبة (٢٣.٨١%) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة فرع أسيوط من الحاصلون مقيدون (بالدراسات العليا)، ، وجاء في الترتيب الثالث بنسبة (١٧.٧%) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة فرع أسيوط كلاً من الحاصلون على (مؤهل متوسط ومؤهل فوق المتوسط)، ويتضح من نتائج هذا الجدول توافر قدر جيد من المعرفة العلمية والخبرة والمهارة المهنية في التعامل مع قضايا حقوق المرأة السياسية والتعليمية والميراث.

جدول (١٦) توزيع عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة حسب الوظيفة الحالية داخل المجلس القومي للمرأة، (ن=٢١)

م	النوع	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	أخصائي اجتماعي.	٤	%١٩.٠٥	٢
٢	عضو مجلس ادارة.	١١	%٥٢.٣٨	١
٣	متطوع.	٣	%١٤.٢٩	٣
٤	أخصائي قانوني.	١	%٤.٧٦	٤
٥	أخصائي مالي.	١	%٤.٧٦	٤ مكرر
٦	أخصائي إداري.	١	%٤.٧٦	٤ مكرر
المجموع		٢١	%١٠٠	

يتضح من هذا الجدول أنه جاء في الترتيب الأول بنسبة (٥٢.٣٨%) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة فرع أسيوط من يعملون (عضو مجلس إدارة)، في حين أنه جاء في الترتيب الثاني بنسبة (١٩.٥%) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة فرع أسيوط من يعملون (أخصائي اجتماعي)، وجاء في الترتيب الثالث بنسبة (١٤.٢٩%) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة فرع أسيوط من يعملون (متطوعين)، في حين أنه جاء في الترتيب الرابع والأخير بنسبة (٤.٧٦%) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة فرع أسيوط كلاً من من يعملون (أخصائي قانوني وأخصائي مالي وأخصائي إداري)، وهذا يتناسب مع طبيعة عينة الدراسة حيث أن تشكيل المجلس القومي للمرأة فرع أسيوط من احدى عشر عضوا وبه اخصائي مالي واداري وقانوني وبالتالي النتائج منطقية مع أرض

الواقع الميداني، ويفيد هذا التنوع الوظيفي في اعطاء المرأة الريفية النصائح بشكل متكامل من جميع الجوانب القانونية والاجتماعية وغيرها والتي تفيدها في المطالبة بحقوقها في الميراث.

جدول (١٧) توزيع عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة حسب عدد سنوات خبرة العمل بالمجلس، (ن=٢١)

م	عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	أقل من ٥ سنوات.	٢	%٩.٥٢	٣
٢	من ٥ لأقل من ١٠ سنوات.	٢	%٩.٥٢	٣ مكرر
٣	من ١٠ لأقل من ١٥ سنة.	١٣	%٦١.٩١	١
٤	من ١٥ سنة فأكثر.	٤	%١٩.٠٥	٢
المجموع		٢١	%١٠٠	

يتضح من هذا الجدول أنه جاء في الترتيب الأول بنسبة (٦١.٩١%) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة فرع أسيوط لديهم خبرة (من ١٠ لأقل من ١٥ سنوات)، في حين أنه جاء في الترتيب الثاني بنسبة (١٩.٠٥%) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة فرع أسيوط لديهم خبرة (من ١٥ سنة فأكثر)، في حين أنه جاء في الترتيب الثالث والأخير بنسبة (٩.٥٢%) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة فرع أسيوط كلاً من لديهم خبرة (من ٥ لأقل من ١٠ سنة& أقل من ٥ سنوات)، ويتضح من نتائج هذا الجدول أنه هناك قدر متوسط من الخبرة الوظيفية والميدانية وكذلك المهارات والمعارف التي لدى العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمرأة فرع أسيوط للتعامل مع مختلف الأنساق المهنية للتعامل مع قضية توعية المرأة الريفية بحقوها في الميراث الشرعي.

٣- نتائج الدراسة الخاصة بأدوار الأخصائى الاجتماعي فى توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث.

جدول (١٨) أدوار الاخصائي الاجتماعي فى توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث، (ن=٢١)

ادوار الاخصائي الاجتماعي	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الدرجة النسبية	الترتيب
	نعم	إلى حد ما	لا				
١. توفير الدعم العاطفي للمرأة الريفية خلال عملية الميراث.	٦	٧	٨	٤٠	١.٩٠	%٦٣.٤٩	٧
٢. تقديم الاستشارات اللازمة للنساء الريفيات في قضايا الميراث.	٤	٦	١١	٣٥	١.٦٦	%٥٥.٥٥	١٢
٣. تشجيع المرأة الريفية على التحدث عن حقوقها في الميراث بثقة.	٥	٥	١١	٣٦	١.٧١	%٥٧.١٤	١١
٤. تحفيز المرأة الريفية على النضال القانوني للحصول على حقوقها.	٩	٥	٧	٤٤	٢.٠٩	%٦٩.٨٤	٣
٥. توفير المعلومات حول السبل القانونية لحماية حقوق المرأة في الميراث.	٧	٦	٨	٤١	١.٩٥	%٦٥.٠٧	٦
٦. تنظيم جلسات استشارية للمساعدة في فهم القانون المتعلق بالميراث.	٦	٨	٧	٤١	١.٩٥	%٦٥.٠٧	٦ مكرر
٧. توعية المرأة الريفية بحقوقها في الميراث وفقاً للقوانين	٤	٨	٩	٣٧	١.٧٦	%٥٨.٧٣	١٠

والتشريعات الدينية.							
٨. تقديم الدعم في طريقة البلاغات في حالات انتهاك حقوق المرأة في الميراث.	٤	٧	١٠	٣٦	١.٧١	%٥٧.١٤	١١ مكرر
٩. تقديم الدعم للنساء الريفيات في تطوير مهارات التواصل للدفاع عن حقوقهن.	١٠	٦	٥	٤٧	٢.٢٣	%٧٤.٦٠	١
١٠. تقديم الدعم للنساء الريفيات في تطوير مهارات التفاوض للدفاع عن حقوقهن.	٨	٦	٧	٤٣	٢.٠٤	%٦٨.٢٥	٤
١١. تقديم الدعم النفسي للنساء الريفيات اللواتي يواجهن مشاكل في مسألة الميراث.	٧	٦	٨	٤١	١.٩٥	%٦٥.٠٧	٦ مكرر
١٢. تشجيع المرأة الريفية على التواصل مع المنظمات الحقوقية للحصول على الدعم.	٦	٤	١١	٣٧	١.٧٦	%٥٨.٧٣	١٠ مكرر
١٣. تقديم المشورة حول كيفية التعامل مع الضغوط الثقافية الناتجة عن مشاكل الميراث.	٥	٦	١٠	٣٧	١.٧٦	%٥٨.٧٣	١٠ مكرر
١٤. تقديم المشورة حول كيفية التعامل مع الضغوط النفسية الناتجة عن مشاكل الميراث.	٨	٥	٨	٤٢	٢	%٦٦.٦٦	٥
١٥. تقديم المشورة حول كيفية التعامل مع الضغوط الصحية الناتجة عن مشاكل الميراث.	٦	٧	٨	٤٠	١.٩٠	%٦٣.٤٩	٧ مكرر
١٦. تقديم الدعم الاجتماعي للنساء الريفيات اللواتي يواجهن مشاكل في مسألة الميراث.	٦	٥	١٠	٣٨	١.٨٠	%٦٠.٣١	٩
١٧. تقديم المساعدة في تحديد الموارد الاقتصادية التي تساعدهن في الدفاع عن حقوقهن.	٥	٨	٨	٣٩	١.٨٥	%٦١.٩٠	٨
١٨. تشجيع النساء الريفيات على البحث عن المساعدة القانونية في حال تعرضهن للظلم.	٤	٦	١١	٣٥	١.٦٦	%٥٥.٥٥	١٢ مكرر
١٩. تقديم المشورة حول كيفية التعامل مع الضغوط الاجتماعية الناتجة عن مشاكل الميراث.	٩	٧	٥	٤٦	٢.١٩	%٧٣.٠١	٢
٢٠. تقديم الدعم في تحقيق الوعي والتغيير في المجتمع المحلي بشأن بحقوق المرأة في الميراث.	٩	٥	٧	٤٤	٢.٠٩	%٦٩.٨٤	٣ مكرر
المتوسط الوزني الكلي				٣٩.٩٥			
المتوسط المرجح الكلي					١.٨٩		
الدرجة النسبية الكلية						%٦٣.٤١	متوسطة

يتضح من الجدول السابق أهم الأدوار التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي في توعية المرأة الريفية المستفيدة من المجلس القومي للمرأة بفرع أسيوط بحقها في الميراث، وذلك بقوة نسبية بلغت (٦٣.٤١%) وهى نسبة متوسطة، ومجموع أوزان قدره (٣٩.٩٥) ومتوسط مرجح قدره (١.٨٩)، وجاءت هذه الأدوار مرتبة تنازلياً حسب قوتها كما يلي:

١. جاء في الترتيب الأول "تقديم الدعم للنساء الريفيات في تطوير مهارات التواصل للدفاع عن حقوقهن" وذلك بقوة نسبية بلغت (٧٤.٦٠%) وبمتوسط مرجح قدره (٢.٢٣) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين

بالمجلس القومي للمراة فرع اسيوط، وقد يؤدي هذا إلى فعالية جهودهن في المطالبة بحقوقهن والدفاع عنها أمام الأخوة والأقارب في حالة تعرضهن لظلم وعرقلة أمور توزيع الإرث بينهم.

٢. جاء في الترتيب الثاني "تقديم المشورة حول كيفية التعامل مع الضغوط الاجتماعية الناتجة عن مشاكل الميراث" وذلك بقوة نسبية بلغت (٧٣.٠١%) وبمتوسط مرجح قدره (٢.١٩) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمراة فرع اسيوط، وقد يؤدي هذا إلى التخفيف من الضغوط الحياتية والأزمات المالية التي قد تمر بها الأسرة وتؤثر على أفرادها.

٣. جاء في الترتيب الثالث كلاً من "تحفيز المرأة الريفية على النضال القانوني للحصول على حقوقها& تقديم الدعم في تحقيق الوعي والتغيير في المجتمع المحلي بشأن بحقوق المرأة في الميراث" وذلك بقوة نسبية بلغت (٦٩.٨٤%) وبمتوسط مرجح قدره (٢.٠٩) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمراة فرع اسيوط، وقد يؤدي هذا إلى رفع مستوى الوعي المجتمعي وتغيير الأفكار والعادات والتقاليد البائدة والتي تحرم قطاع كبير من السيدات الريفيات من حقوقهن في الميراث بما يخالف الشرائع السماوية والقوانين الوضعية.

٤. جاء في الترتيب الثاني عشر والأخير كلاً من "تقديم الاستشارات اللازمة للنساء الريفيات في قضايا الميراث&تشجيع النساء الريفيات على البحث عن المساعدة القانونية في حال تعرضهن للظلم" وذلك بقوة نسبية بلغت (٥٥.٥٥%) وبمتوسط مرجح قدره (١.٦٦) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمراة فرع اسيوط، وقد يؤدي هذا إلى المساعدة في إتخاذ القوانين والسبل القانونية السليمة في المطالبة بحقوقهن في الميراث.

وتتفق نتائج هذا الجدول مع بعض نتائج الدراسات السابقة مثل دراسة عبير محمد عبدالصمد، أحمد يوسف (٢٠٢٠) والتي أوضحت نتائجها أهمية ادوار الاخصائي الاجتماعي فالتخفيض من مشكلات الأسرية والتي من ضمنها ضياع حقوق المرأة وحرمان المراة من حقها في الميراث، ودراسة محمد حسن سعداوي (٢٠٢٢) واستهدفت تقويم جهود المجلس القومي للمرأة في تعزيز الأمن الأسري للمرأة المعيلة من منظور طريقة تنظيم المجتمع، ومن أهم نتائج الدراسة قيام المجلس القومي للمرأة بالعديد من الجهود لتعزيز الأمن الأسري منها جهود مرتبطة بتعزيز قدراتها على مواجهة مشكلاتها وجهود مرتبطة بتعزيز قدراتها على إحداث الاستقرار الأسري، كما أظهرت النتائج وجود مجموعة من الصعوبات التي تحول دون تحقيقه لأهدافه منها ما هو مرتبط بالمجلس نفسه ومنها ما هو مرتبط بالمرأة المعيلة.

٤- نتائج الدراسة الخاصة بالمعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث.

جدول (١٩) المعوقات الراجعة للأخصائي الاجتماعي، (ن=٢١)

المعوقات الراجعة للاخصائي الاجتماعي	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الدرجة النسبية	الترتيب
	نعم	إلى حد ما	لا				
١. قلة توافر عدد الأخصائيين الاجتماعيين داخل المجلس القومي.	١٣	٥	٣	٥٢	٢.٤٧	%٨٢.٥٣	١
٢. قلة الاطلاع على كل ما هو جديد بخصوص حقوق المرأة الريفية.	٩	٦	٦	٤٥	٢.١٤	%٧١.٤٢	٥
٣. قلة الاعداد المهني للأخصائي الاجتماعي في مجال حقوق المرأة الريفية.	١١	٦	٤	٤٩	٢.٣٣	%٧٧.٧٧	٢
٤. زيادة الضغوط والاعمال الملقاة على عاتق الاخصائي الاجتماعي داخل المجلس القومي للمرأة.	١٠	٥	٦	٤٦	٢.١٩	%٧٣.٠١	٤
٥. عدم توفر الوقت الكافي للأخصائي الاجتماعي لتخطيط وتنفيذ البرامج الخاصة بحقوق المرأة الريفية.	١١	٥	٥	٤٨	٢.٢٨	%٧٦.١٩	٣
المتوسط الوزني الكلي				٤٨			
المتوسط المرجح الكلي					٢.٢٨		
الدرجة النسبية الكلية						%٧٦.١٩	مرتفعة

يتضح من الجدول السابق أهم المعوقات الراجعة للأخصائي الاجتماعي في توعية المرأة الريفية المستفيدة من المجلس القومي للمرأة بفرع أسيوط بحقها في الميراث، وذلك بقوة نسبية بلغت (٧٦.١٩%) وهى نسبة مرتفعة، ومجموع أوزان قدره (٤٨) ومتوسط مرجح قدره (٢.٢٨)، وجاءت هذه المعوقات مرتبة تنازلياً حسب قوتها كما يلي:

١. جاء في الترتيب الأول "قلة توافر عدد الأخصائيين الاجتماعيين داخل المجلس القومي" وذلك بقوة نسبية بلغت (٨٢.٥٣%) وبمتوسط مرجح قدره (٢.٤٧) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمراة فرع اسيوط، وقد يؤدي هذا إلى قلة جودة الخدمات المقدمة لتوعية المرأة الريفية بحقها في الميراث بسبب غياب المتخصصين في المجال الاجتماعي الارشادي التوعوي.

٢. جاء في الترتيب الخامس والاخير "قلة الاطلاع على كل ما هو جديد بخصوص حقوق المرأة الريفية" وذلك بقوة نسبية بلغت (٧١.٤٢%) وبمتوسط مرجح قدره (٢.١٤) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمراة فرع اسيوط، وقد يؤدي هذا إلى ضعف الأداء المهني للأخصائي الاجتماعي وقلة تأثيره الايجابي في توعية المرأة بحقوقها في الميراث وخاصة أنه ليس على دراية كاملة بمستجدات الامور في حقوق المرأة.

وتتفق نتائج هذا الجدول مع دراسة نادية حسن السيد (٢٠١٨) والتي هدفت إلى التعرف على الجهود التربوية والتنموية للمجلس القومي للمرأة والآليات الملائمة لتحقيق التكليفات ونجاح الأنشطة التربوية والتنموية المناسبة في ميادين الحياة المختلفة، وتوصلت الدراسة الى أن هناك معوقات في اثناء تحقيق الاهادف السابقة اوالراجعة لعدم كفاءة وخبرة القائمين على تنفيذ تلك الاهداف من العاملين بالمجلس وضرورة صقل مهاراتهم وخبراتهم

بالمزيد من الدورات التدريبية المتخصصة وورش العمل.

جدول (٢٠) المعوقات الراجعة للمرأة الريفية، (ن=٢١)

المعوقات الراجعة للمرأة الريفية	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الدرجة النسبية	الترتيب
	نعم	إلى حد ما	لا				
١. قلة وعي المرأة الريفية بحقوقها.	١٥	٣	٣	٥٤	٢.٥٧	%٨٥.٧١	١
٢. عدم تقبل المرأة الريفية لإرشادات الأخصائي الاجتماعي.	١٣	٣	٥	٥٠	٢.٣٨	%٧٩.٣٦	٣
٣. خوف المرأة الريفية من التحدث مع الأخصائي الاجتماعي.	١٤	٢	٥	٥١	٢.٤٢	%٨٠.٩٥	٢
٤. القيود التعليمية التي تمنع النساء الريفيات من فهم حقوقهن.	١٠	٣	٨	٤٤	٢.٠٩	%٦٩.٨٤	٥
٥. زيادة الضغوطات الاقتصادية مما يقلل من مشاركتهم في الفعاليات الحقوقية.	١٢	٤	٥	٤٩	٢.٣٣	%٧٧.٧٧	٤
المتوسط الوزني الكلي				٤٩.٦			
المتوسط المرجح الكلي					٢.٣٥		
الدرجة النسبية الكلية						%٧٨.٧٣	مرتفعة

يتضح من الجدول السابق أهم المعوقات الراجعة للمرأة الريفية في توعية المرأة الريفية المستفيدة من المجلس القومي للمرأة بفرع أسيوط بحقها في الميراث، وذلك بقوة نسبية بلغت (٧٨.٧٣%) وهى نسبة مرتفعة، ومجموع أوزان قدره (٤٩.٦) ومتوسط مرجح قدره (٢.٣٥)، وجاءت هذه المعوقات مرتبة تنازلياً حسب قوتها كما يلي:

١. جاء في الترتيب الأول "قلة وعي المرأة الريفية بحقوقها" وذلك بقوة نسبية بلغت (٨٥.٧١%) وبمتوسط مرجح قدره (٢.٥٧) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمراة فرع اسيوط، وقد يؤدي هذا إلى تباطؤها أو تراخيها في الاقتناع بحقها في الميراث والمطالبة به او لجوئها للتقاضي بشكل مباشر دون التفاوض والمطالبة الودية في البداية..

٢. جاء في الترتيب الخامس والاخير "القيود التعليمية التي تمنع النساء الريفيات من فهم حقوقهن" وذلك بقوة نسبية بلغت (٦٩.٨٤%) وبمتوسط مرجح قدره (٢.٠٩) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمراة فرع اسيوط، وقد يؤدي هذا إلى جهلها بالعديد من الاليات المتاحة أمامها غير التقاضي للحصول على حقها في الميراث.

وتتفق نتائج هذا الجدول مع بعض الكتابات النظرية مثل عائشة بدوي& هند معمري (٢٠٢٠) والتي أكدت على ان من اهم المعوقات التي تعوق المرأة الريفية عن توعيتها بحقها في الميراث يرجع إلى الأمية وتدني مستوى التعليم: فرغم التطور التكنولوجي والاجتماعي والثقافي والسياسي إلا أن المرأة الريفية ما زالت تعاني من تدني مستوى تعليمها، نظراً لتخلي بعضعن عن الدراسة بسبب بعد المدرسة عن المنزل، أو لظروف بيئية تمنعاه من الوصول الى المدرسة، أو اجبارها على التخلي عن المدرسة من طرف الأهل. القيام بدور الأب في حال غيابه: فتتحمل المرأة الريفية في كثير من الأحيان

عبء التربية، فتقوم بدور الأب خاصةً في حال غيابه وعد وجود مع أبنائه، في محالوة منها للحفاظ على التوازن في أسرتها.

جدول (٢١) المعوقات الراجعة لأسرة المرأة الريفية، (ن=٢١)

المعوقات الراجعة لأسرة المرأة الريفية	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الدرجة النسبية	الترتيب
	نعم	إلي حد ما	لا				
١. قلة الوعي بحقوق المرأة الريفية في الميراث لدى الاسرة.	١٣	٣	٥	٥٠	٢.٣٨	%٧٩.٣٦	٣
٢. قلة تشجيع العائلة للمرأة الريفية في الدفاع عن حقوقها.	١٠	٦	٥	٤٧	٢.٢٣	%٧٤.٦٠	٤
٣. قلة التواصل الفعال بين الاسر والمجلس القومي للمرأة الريفية.	٩	٥	٧	٤٤	٢.٠٩	%٦٩.٨٤	٥
٤. وجود عوامل ثقافية تؤثر على قدرة الاسر على فهم ودعم حق المرأة الريفية في الميراث.	١٤	٣	٤	٥٢	٢.٤٧	%٨٢.٥٣	١
٥. الظروف الاقتصادية الصعبة التي تقف عائقاً امام مشاركة المرأة الريفية في انشطة المجلس القومي.	١٣	٤	٤	٥١	٢.٤٢	%٨٠.٩٥	٢
المتوسط الوزني الكلي				٤٨.٨			
المتوسط المرجح الكلي					٢.٣١		
الدرجة النسبية الكلية						%٧٧.٤٦	مرتفعة

يتضح من الجدول السابق أهم المعوقات الراجعة لأسرة المرأة الريفية في توعية المرأة الريفية المستفيدة من المجلس القومي للمرأة بفرع أسيوط بحقها في الميراث، وذلك بقوة نسبية بلغت (٧٧.٤٦%) وهى نسبة مرتفعة، ومجموع أوزان قدره (٤٨.٨) ومتوسط مرجح قدره (٢.٣١)، وجاءت هذه المعوقات مرتبة تنازلياً حسب قوتها كما يلي:

١. جاء في الترتيب الأول "وجود عوامل ثقافية تؤثر على قدرة الاسر على فهم ودعم حق المرأة الريفية في الميراث" وذلك بقوة نسبية بلغت (٨٢.٥٣%) وبمتوسط مرجح قدره (٢.٤٧) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمراة فرع اسيوط، وقد يؤدي هذا إلى عدم قدرتها على المطالبة بحقها في الميراث فقد يكون زوجها نفسه لم يعطي حقوق الارث لاخوته البنات ومن ثم غير مقتنع بدعمها في قضيتها من البداية.

٢. جاء في الترتيب الخامس والاخير "قلة التواصل الفعال بين الاسر والمجلس القومي للمرأة" وذلك بقوة نسبية بلغت (٦٩.٨٤%) وبمتوسط مرجح قدره (٢.٠٩) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمراة فرع اسيوط، وقد يؤدي هذا إلى ضعف انتشار ومحدودية خدمات وندوات المجلس ومن ثم وجب توسيع نطاق خدماته الجغرافية ليغطي كل ارياف محافظة اسيوط ليصل لاكبر عدد ممكن من سيداته لتوعيتهن بحقوقهن في الميراث.

وتتفق نتائج هذا الجدول مع بعض الكتابات النظرية مثل المجلس القومي للمرأة (٢٠٠٥) والتي أكدت

على وجود معوقات إجتماعية تتمثل فى: نظرة الرجل التقليدية للمرأة وقلة إدراكه لدورها، الأدوار والمسئوليات الموكلة للمرأة، كثرة الأعباء العائلية التى تثقل كاهل المرأة الريفية.

جدول (٢٢) المعوقات الراجعة لادارة المجلس القومي للمرأة، (ن=٢١)

المعوقات الراجعة لادارة المجلس القومي للمرأة	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الدرجة النسبية	الترتيب
	نعم	إلي حد ما	لا				
١. قلة الاهتمام بقضايا الميراث للمرأة الريفية من قبل إدارة المجلس القومي للمرأة.	١٣	٤	٤	٥١	٢.٤٢	%٨٠.٩٥	١
٢. نقص الموارد المالية لتنفيذ البرامج والانشطة الخاصة بحقوق المرأة الريفية.	٨	٧	٦	٤٤	٢.٠٩	%٦٩.٨٤	٥
٣. نقص الموارد البشرية لتنفيذ البرامج والانشطة الخاصة بحقوق المرأة الريفية.	١٢	٣	٦	٤٨	٢.٢٨	%٧٦.١٩	٣
٤. تقديم الأولوية للبرامج الأخرى على حساب البرامج الخاصة بحقوق المرأة الريفية.	١١	٤	٦	٤٧	٢.٢٣	%٧٤.٦٠	٤
٥. قلة وجود سياسات واضحة للدفاع عن حقوق المرأة الريفية في الميراث.	١٣	٢	٦	٤٩	٢.٣٣	%٧٧.٧٧	٢
المتوسط الوزني الكلي				٤٧.٨			
المتوسط المرجح الكلي					٢.٢٧		
الدرجة النسبية الكلية						%٧٥.٨٧	مرتفعة

يتضح من الجدول السابق أهم المعوقات الراجعة لإدارة المجلس القومي للمرأة في توعية المرأة الريفية المستفيدة من المجلس القومي للمرأة بفرع أسيوط بحقها في الميراث، وذلك بقوة نسبية بلغت (٧٥.٨٧%) وهى نسبة مرتفعة، ومجموع أوزان قدره (٤٧.٨) ومتوسط مرجح قدره (٢.٢٧)، وجاءت هذه المعوقات مرتبة تنازلياً حسب قوتها كما يلي:

١. جاء في الترتيب الأول "قلة الاهتمام بقضايا الميراث للمرأة الريفية من قبل إدارة المجلس القومي للمرأة" وذلك بقوة نسبية بلغت (٨٠.٩٥%) وبمتوسط مرجح قدره (٢.٤٢) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمراة فرع اسيوط، وقد يؤدي هذا إلى قلة الوعي الفكري والمعرفي لدى المرأة بحقوقها في الميراث وغياب الجهة الاساسية المساندة لها وتؤازرها في مشكلتها.

٢. جاء في الترتيب الخامس والاخير "نقص الموارد المالية لتنفيذ البرامج والانشطة الخاصة بحقوق المرأة الريفية" وذلك بقوة نسبية بلغت (٦٩.٨٤%) وبمتوسط مرجح قدره (٢.٠٩) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمراة فرع اسيوط، وقد يؤدي هذا إلى قلة مصادر الدخل والتمويل سواء الحكومي او الاهلي ومن ثم قلة فعالية برامج وانشطة المجلس التوعوية في مجال حقوق المرأة.

وتتفق نتائج هذا الجدول مع بعض الكتابات النظرية مثل إبراهيم إبراهيم ريحان وآخرون (٢٠٠١) والتي أكدت على وجود معوقات مؤسسية وتشريعية

وعلى هذا تأتى حتمية النهوض وضرورة إدماجها فى برامج التنمية, حيث أعلنت الأمم المتحدة إعتبار العقد الممتد ١٩٧٦ – ١٩٨٥عقد النهوض بالمرأة فى مجالات المساواة والتنمية والسلام, وذلك فى المؤتمر الدولى بالمكسيك لسنة ١٩٧٥م, وفى المؤتمر الدولى الرابع للمرأة تم وضع خطة عمل للنهوض بالمرأة تتولى الدول الأعضاء تنفيذها بغرض التغلب على العقبات والمشكلات التى تحد من مشاركتها فى جهود التنمية وإدماجها فى أنشطة المجتمع المحلى, على الرغم من الإنجازات التى تحققت فى هذا المجال إلا أن الأمر يتطلب مزيد من العمل والجهد تعويضاً لسنوات القهر والمعاناة ليس لأسباب إنسانية فحسب ولكن لضرورات إقتصادية وإجتماعية.

جدول (٢٣) المعوقات الراجعة للمجتمع، (ن=٢١)

المعوقات الراجعة للمجتمع	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الدرجة النسبية	الترتيب
	نعم	إلى حد ما	لا				
١. قلة الوعي بحقوق المرأة الريفية في الميراث لدى بعض افراد المجتمع.	١٠	٧	٤	٤٨	٢.٢٨	%٧٦.١٩	٢
٢. قلة دور الوسائل الاعلامية المختلفة في توعية افراد المجتمع بحقوق المرأة الريفية.	١٣	٥	٣	٥٢	٢.٤٧	%٨٢.٥٣	١
٣. قلة الدعم المجتمعي لتنفيذ البرامج والأنشطة الخاصة بحقوق المرأة الريفية في الميراث.	١٠	٥	٦	٤٦	٢.١٩	%٧٣.٠١	٣
٤. قلة وجود التشريعات الصارمة التي تساعد على حفظ حقوق المرأة الريفية في الميراث.	٨	٧	٦	٤٤	٢.٠٩	%٦٩.٨٤	٤
٥. ضعف التواصل الفعال بين المجلس القومي والجهات المجتمعية المعنية بحقوق المرأة الريفية.	١٢	٣	٦	٤٨	٢.٢٨	%٧٦.١٩	٢ مكرر
المتوسط الوزني الكلي				٤٧.٦			
المتوسط المرجح الكلي					٢.٢٦		
الدرجة النسبية الكلية						%٧٥.٥٥	مرتفعة

يتضح من الجدول السابق أهم المعوقات الراجعة للمجتمع في توعية المرأة الريفية المستفيدة من المجلس القومي للمرأة بفرع أسيوط بحقها في الميراث، وذلك بقوة نسبية بلغت (٧٥.٥٥%) وهى نسبة مرتفعة، ومجموع أوزان قدره (٤٧.٦) ومتوسط مرجح قدره (٢.٢٦)، وجاءت هذه المعوقات مرتبة تنازلياً حسب قوتها كما يلي:

١. جاء في الترتيب الأول "قلة دور الوسائل الاعلامية المختلفة في توعية افراد المجتمع بحقوق المرأة الريفية" وذلك بقوة نسبية بلغت (٨٢.٥٣%) وبمتوسط مرجح قدره (٢.٤٧) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمراة فرع اسيوط، وقد يؤدي هذا إلى ضعف الوعي العام المجتمعي بحقوق المرأة الريفية في الميراث واستمرار التقاليد والموروثات الثقافية السلبية مثل "المرأة لا تورث".

٢. جاء في الترتيب الرابع والاخير "قلة وجود التشريعات الصارمة التي تساعد على حفظ حقوق المرأة الريفية في الميراث" وذلك بقوة نسبية بلغت (٦٩.٨٤%) وبمتوسط مرجح قدره (٢.٠٩) من عينة الدراسة من العاملين والمتطوعين بالمجلس القومي للمراة فرع اسيوط، وقد يؤدي هذا إلى ضعف التشريعات

القائمة والاحكام الصادرة تكون غير منصفة للمرأة بشكل كامل وقد تتنازل عن الكثير من حقها في الارث مقابل الحصول على جزء بسيط بالتراضي وهذا في حد ذاته ظلم نتيجة عدم انصاف القانون لها.

وتتفق نتائج هذا الجدول مع دراسة عزقلاني (٢٠١٠) والتي أكدت على اكثر المعوقات المهنية للأخصائي الراجعة لضعف فاعلية برامج التوعية المقدمة عن طريق الإذاعة والتلفزيون وهى أكثر وسائل وأجهزة التوعية الصحية انتشارا حاليا، خاصةً وأن عدم نجاح برامج التوعية الصحية المعتمدة على القراءة فى الريف، ويؤخذ على برامج الإذاعة والتلفزيون للتوعية الصحية ما يلي: المادة المقدمة تأخذ شكل المحاضرة المباشرة، وهى ليست الطريقة المثلى للاتصال بالجمهور المتلقي؛ كما أن البرامج المقدمة قصيرة ومجزأة حيث تكدس المعلومات دون تحديد أولوية حول المشكلة المطروحة مما يفقد البرنامج فاعليته في رفع الوعي.

تاسعاً- توصيات ومقترحات الدراسة:

١. عقد دورات تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين لتحسين أدوارهم المهنية في توعية المرأة لاريفية بحقها في الميراث.
٢. عقد ورش عمل وندوات ومحاضرات للأخصائيين بكيفية التعامل مع قضايا توعية المرأة الريفية بحقها في الميراث.
٣. تدريب الأخصائيين علي وضع برامج علاجية وتأهيلية وإرشادية مهنية لكيفية التعامل مع قضية ميراث المرأة لاريفية وكيفية المطالبة به.
٤. توجيه وسائل الإعلام نحو القيام بدورها الإيجابي في التعامل مع المشكلات المرتبطة بحرمان المرأة الريفية بالميراث وتوعيتها بكيفية المطالبة والحصول عليه.
٥. تشجيع التعاون والشراكة بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من أجل توفير المزيد من التوعية بأهمية توعية المرأة لاريفية بكيفية حصولها على ميراثها الشرعي.

عاشراً- قائمة مراجع الدراسة:

١. إسماعيل، إيهاب أحمد (٢٠١٧): إشكالية مفهوم الثقة والاسهامات السوسيولوجية في دراستها، حوليات اداب عين شمس، كلية الاداب، جامعة عين شمس، ع (٤٥)، ج (١).
٢. براج، جمعة محمد (٢٠١٣): أحكام الميراث في الشريعة الاسلامية، عمان، دار يافا العلمية.
٣. الجندي، محمد الشحات (٢٠٠٨): الميراث في الشريعة الاسلامية، دار الفكر العبي، القاهرة.
٤. الجيلاوي، عبدالرازق (٢٠١٣): أحكام الميراث في الشرع والقانون، القاهرة، المكتبة القانونية.
٥. رداد، عبادة باسم (٢٠٠٧): التدابير الشرعية والقانونية للحد من ظاهرة حرمان المراة من الميراث، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين.
٦. سالم، فدى فؤاد (٢٠٠٨): ميراث المرأة بين الشريعة والتطبيق دراسة حالة بإحدى القري المصرية، بحث منشور بمجلة كلية الأداب، جامعة بنها، ع (١٥)، ج (١).
٧. السمنودي، إبراهيم عبدالرافع & عبدالله، منال رجب (٢٠٢١): أسباب حرمان المرأة من ميراثها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بجامعة الأزهر ودور المؤسسات التربوية في التغلب عليها، بحث منشور بمجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، ع (١٩٢)، ج (٤٠).
٨. السيد، نادية حسن (٢٠١٨): الجهود التربوية والتنموية للمجلس القومي للمرأة، بحث منشور بمجلة المعرفة التربوية، الجمعية المصرية لأصول التربية، القاهرة، ج (٦)، ع (١١).
٩. الشايب، خالد محمد (٢٠١٩): أثر معوقات حصول المرأة الأردنية على حقها في الميراث، بحث منشور بمجلة العلوم القانونية والسياسية، الجمعية العلمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، ع (١)، س (٩).
١٠. الشهراني، عائض سعيد (٢٠٠٨): الخدمة الاجتماعية وظاهرة العنف الأسري. بحوث مؤتمر الأسرة السعودية والتغيرات المعاصرة، الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ج (١).
١١. صالح، محمد السايح (٢٠١٧): الحكمة من ميراث المرأة في الشريعة الإسلامية، مجلة الجامعي، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، بنغازي، ليبيا، ع (٢٦).
١٢. عبدالشافي، رحمة أحمد (٢٠٠٦): دور المجلس القومي للمرأة في تمكين المرأة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة.
١٣. عبدالصمد، عبير & يوسف، أحمد (٢٠٢٠): مشكلات المراة المعنفة ودور الممارسة العامة في التخفيف منها، بحث منشور بمجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ع (٤٩)، ج (١).
١٤. عبدالعزيز، محمد عبدالعال (٢٠٠٤): فعالية برامج جمعيات تنمية المجتمع في تحسين نوعية الحياة للمرأة الريفية الفقيرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، فرع الفيوم، جامعة القاهرة.
١٥. عبدالله، سارة عيسى (٢٠١٥): دور الخدمة الإجتماعية فى دعم المساندة المجتمعية للمرأة المعيلة، بحث منشور بمجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ع (٣٨)، ج (١٦).
١٦. عكاشة، رائد جميل & زيتون، منذر عرفات (٢٠١٥): الأسرة المسلمة في ظل التغيرات

المعاصرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الفتح للدراسات والنشر.

١٧. علي، ماهر أبوالمعاطي (٢٠٠٠): مقدمة في الخدمة الاجتماعية مع نماذج تعليم وممارسة المهنة في الدول العربية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.

١٨. الغنام، جهاد محمود (٢٠٢٠): دور المجلس القومي للمرأة في التمكين الاقتصادي: مشروع المراة المعيلة نموذجاً، بحث منشور بمجلة البحث العلمي في الآداب، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ع (٢١)، ج (٦).

١٩. القرعي، أحمد يوسف (٢٠٢٢): المجلس القومي للمرأة وتفعيل مشاركتها السياسية في السياسة الدولية، القاهرة، مطابع الأهرام، ع (١٤٧).

٢٠. المجلس القومي للمرأة (٢٠٠٤): المرأة المصرية والأهداف الإنمائية للألفية، المؤتمر الرابع للمجلس القومي للمرأة، مكتبة الإسكندرية، ص٢٠٩.

٢١. مصطفى، محمد السعيد (٢٠٢٠): اسباب المنازعات في المواريث وطرق علاجها، بحث منشور بمجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقله، الجزائر، ع (١٢)، ج (٢).

٢٢. معجم المصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتعلقة بها (٢٠١١): الخدمة الاجتماعية المعاصرة, المكتب الجامعي الحديث, الاسكندرية.

٢٣. مغازي، مروة السعيد (٢٠١٩): دور المجلس القومي للمرأة في اكتشاف وتدريب القيادات النسائية، بحث منشور بمجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، ع (١٤).

٢٤. اليوسفي، مسلم (٢٠٢١): حرمان المرأة من الميراث، مقالات شرعية، شبكة الألوكة الإلكترونية.

25. Meena, etal (2008): Measurement of Attitudes of Rural women towards self- help Groups, Journal of Agricultural Education and Extension, Vol (14), No (3).

26. Moza Ally Jadeed (2020): the inheritance rights of Muslim women in Kenya: reality or rhetoric, PhD in law, university of Nairobi, Kenya.

27. Mustafa s, (2019): Rules and practices of women's, inheritance Rights in Islam Bangladesh perspective, International Journal of Islamic Business & Management, Vol (3), No (1).

28. Nliaz Muhammad (2011): Inheritance in Property: A gender BASED Discriminatory Practice In rural Areas of Tangi district Charades, sarhad J.Agric, vol (27), no (2).

29. Philip (2000): social work and social welfare and American, Allyn & Bacon, Boston.